وزارة التجارة والصناعة

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية جلسة ٢٠٠٧/٢/١٤ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٦/٢٨ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت الإيرادات مبلغ ٢٣٧٠٧٩٨,٥٢ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وسبعون ألفًا وسبعمائة وثمانية وتسعون جنيهًا واثنان وخمسون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٩٥٣٤٧٤,١٥ ج (فقط مليون وتسعمائة وثلاثة وخمسون ألفًا وأربعمائة وأربعة وسبعون جنيهًا وخمسة عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤١٧٣٢٤,٣٧ ج (فقط أربعمائة وسبعة عشر ألفًا وثلاثمائة وأربعة وعشرون جنيهًا وسبعة وثلاثون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٤٤٧٥٣٥٦,٤٩ ج (فقط أربعة ملايين وأربعمائة وخمسة وسبعون ألفًا وثلاثمائة وستة وخمسون جنيهًا وتسعة وأربعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٠٧/٦/٢٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى